IUGJEPS
Vol 27, No 4, 2019, pp 238 -253

ISSN 2410-5201

مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية (عقيدة – تفسير – حديث)

تاريخ الإرسال (2018-06-27)، تاريخ قبول النشر (2018-08-29)

الروايات الواردة في نسبة العجمة لموسى عليه السلام دراسة حديثية

اسم الباحث الأول: د. أحمد عبدالله أحمد [1] *

اسم الباحث الثاني : طاهر لون نيجيري [2]

[1] اسم الجامعة والبلد (للأول): قسم اصول الدين-كلية الدعوة و اصول الدين- جامعة العلوم الاسلامية العالمية-الأردن

[2] اسم الجامعة والبلد (للثاني): ماجستير في الحديث النبوي-باحث

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: Drabo3mr@yahoo.com

الملخص:

الأنبياء عليهم السلام في منزلة عالية ، وقد خصهم الله بصفات لا توجد في غيرهم من البشر ، وموسى عليه السلام من اولي العزم من الرسل وتكررت قصته كقرا في القرآن الكريم وله مع فرعون وبني اسرائيل صولات وجولات ، فكان فيما ذكر الله على لسان موسى عليه السلام قوله : {وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي} [طه: 27] وكان فيما قال فرعون: {أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ} [الزخرف : 52] فما هذه العقدة التي كانت في لسان موسى؟ فذكرنا الرواية في هذا وبحثناها بحثا حديثيا لنتلمس صحتها أو ضعفها، ثم توجيه العلماء للآية الكريمة.

كلمات مفتاحية: رواية ، عجمة ، موسى ، حديث ، دراسة.

The narrations contained in the ratio of the skull to Moses peace be upon him a recent study

Abstract:

The Prophet (peace and blessings of Allaah be upon him) was in a high position. He was singled out by God with qualities not found in other human beings. Moses was peace be upon him. He was first determined by the apostles and repeated his story as a reader in the Holy Quran. : "And analyze the knot of my tongue" was in Pharaoh said, "Or am I better than this, who are insulting and hardly shows" What is this node that was in the tongue of Moses? We mentioned the novel in this and discussed it in a modern research to examine its validity or weakness, and then guide the scientists to the verse.

Keywords: a novel. The weight of the tongue . moses . hadith . a study

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، أرسله بين يدي الساعة بشيرا ونذيرا، وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

أما بعد :فقد اصطفى ربنا تبارك وتعالى من البشر رسلاً مبشرين ومنذرين ، وقد بلغ هؤلاء الرسل صلوات الله وسلامه عليهم من الصفات العليا التي خصهم الله بها ، ومن هؤلاء الرسل سيدنا موسى عليه السلام الذي كان لقصته في كتاب الله النصيب الأوفى ، وكان له المناظرات والمواقف العصيبة مع فرعون، الذي كال لموسى واتباعه شتى التهم ، فكان فيما قال – كما حكاه الله عنه في كتابه–:

"أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلا يَكَادُ يُبِينُ ".(الزخرف:52). وقال الله على لسان سيدنا موسى عليه السلام: "وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي يفقهوا قولي" (طه: 27). فهل كانت في لسان سيدنا موسى عليه السلام عُجمة؟

فكما هو معلوم فان كتب الحديث والتفسير بالمأثور تذكر جميع ما ورد من الروايات في تفسير القرآن الكريم ،لكن ما وزن هذه الروايات وما قيمتها؟ فالحمد لله الذي قيض للسنة رجالا حملوها وعلماء ذبوا عنها وفتشوها، ونقدوها نقدًا عجيبًا، حتى وصلتنا بيضاء نقية من دسائس المغرضين، وكذب الوضاعين، ووهم الواهمين. فأراد الباحثان إبراز هذا المنهج الحديثي من خلال البحث فيما نُسب لسيدنا موسى عليه السلام من العجمة على لسان فرعون في الآية آنفة الذكر.

ونسأل الله جل جلاله بأسمائه الحسنى وصفاته العليا التوفيق والسداد والإعانة في بذل الجهد والمجهود، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

أسباب اختيار الموضوع –

وأسباب اختيار هذا الموضوع تتمثل فيما يلي :

- بعد الاطلاع على بعض كتب الحديث الأصلية، والمصادر التفسيرية، والمراجع التاريخية، فإذا هناك روايات تحوم على بيان عقدة والتي يدعو موسى عليه السلام ربه لإزالتها، فأوجس في النفس خيفة أن تكون هذه الروايات من الإسرائيليات التي تتعارض مع نصوص الشريعة الإسلامية، فقوي في النفس شد المئزر لإماطة هذا اللثام وذلك بدراستها سنداً ومتناً للوصول إلى الحقيقة العلمية.

مشكلة البحث –:

وتتمثل مشكلة هذا البحث من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية :

1- هل هذه القصة وردت في الكتب الحديثية الأصيلة[1] ؟
2- وما مدى صحة هذه الروايات إن وجدت؟
3- وما المراد بالعقدة في الآية الكريمة ؟

1 – هي كتب السنة التي جمعها مؤلفوها من طريق التلقي عن شيوخهم بأسانيدهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم كـــ " الكتب الستة " وغيرها.

أهداف البحث :

وأهداف هذا البحث يندرج تحت النقاط التالية :

1- كشف الغوائل، وسلب المثالب عن شخصية كليم الله موسى عليه السلام.

2- بيان صحة أو ضعف الروايات التي تروي هذه القصة وفق منهج المحدثين.

3- بيان أن مجرد ذكر الروايات المسندة، وخاصة في كتب التفاسير وغيرها غير مُسَلَّم بصحتها مطلقا، بل فمنها الصحيح ومنها الحسن ومنها الضعيف والواهي.

4- دراسة القصة دراسة حديثية، وبيان من أنكرها من العلماء.

منهجية البحث :

فإن هذا البحث المتواضع قد سلك الباحثان فيه المنهجين الاستقرائي و التاريخي ، وذلك على النحو التالي :

1- الاعتماد على المصادر الأصيلة في جمع أحاديث القصة .

2- جمع الروايات المسندة عن القصة قدر الاستطاعة.

3- توثيق كل نص إلى قائله من مصدره الأصلي، فإن لم يوجد فيشار إلى مصدره الفرعي الذي أحال إلى مصدره الأصلي .

4- عزو الآيات القرآنية إلى سورها مع ترقيمها على حسب وقوعها في المصحف.

5- ترجمة أسماء الأعلام في البحث ، والاستغناء عن المشهورين منهم .

6- مناقشة الحديث من حيث القبول أو الرد أو التوقف ، وذلك بالاعتماد على أقوال العلماء من أهل الاختصاص.

7- ختم البحث بذكر النتائج .

خطة البحث:

وقد قسمنا هذا البحث إلى ثلاثة مباحث، والخاتمة، ثم قائمة المراجع، وذلك على النحو التالي :

المبحث الأول : نص رواية القصة التي تروى عن عقدة موسى عليه السلام .

المبحث الثاني : تخريج هذه القصة في كتب الحديث الأصيلة، مع مناقشتها من حيث القبول والرد .

المبحث الثالث : بيان المراد بالعقدة التي نسبها الله لنبيه موسى عليه السلام .

الخاتمة وذكر النتائج التي توصل إليها الباحث.

قائمة المراجع .

المبحث الأول : نص رواية القصة التي تروى عن عقدة موسى عليه السلام.

والقصة باختصار تقول : إن موسي عليه السلام عندما كان صبيا في بيت فرعون، احتضنه وهو يلعب به، فأخذ موسي بلحيته ونتفها، فاستدعي فرعون الذباحين فقالت امرأته (آسية):" **لَا تَقْتُلُوهُ عَسَى أَنْ يَنفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ** " سورة القصص (آية : 8) إنما هو صبي لا يعقل، وعليك أن تمتحنه بوضع الياقوت والجمرة، وفي رواية : التمرة والجمرة،

فإن أخذ اليقوت أو التمرة فاقتله فإنه يعقل، وإن أخذ الجمرة فإنه يدل على أنه لا يعقل، فلما أراد أن يأخذ الياقوت أو التمرة أتاه جبريل فوضع يده علي الجمرة فتناولها ووضعها في فيه، فأحرقت لسانه فأصيب بالعجمة [1].

المبحث الثاني: تخريج هذه القصة في كتب الحديث الأصيلة، مع مناقشتها من حيث القبول والرد .

المطلب الأول: رواية القصة عن ابن عباس

أولا :تخريج الرواية:

أخرجها النسائي من طريق عبد الله بن محمد[2] ، وأبو يعلى من طريق أبي خيثمة[3]، والطحاوي من طريق علي بن شيبة مختصرا[4]، والحاكم من طريق محمد بن مسلمة الواسطي مختصرا أيضا[5]، وأحمد بن منيع في مسنده [6]، والطبري من طريق العباس بن الوليد الآملي [7]، وكلهم عن : يزيد بن هارون، قال: أخبرنا أصبغ بن زيد، عن القاسم بن أبي أيوب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما به مطولاً.

ثانياً: دراسة الاسناد: وهذه الطريق قد تفرد بها يزيد بن هارون عن أصبغ بن زيد، ويزيد بن هارون متفق على ثقته وإتقانه، قال الحافظ ابن حجر: " ثقة متقن عابد " [8].

وأما أصبغ بن زيد فهذه أقوال أهل الجرح والتعديل فيه:

قال أبو داود : "قلت لأحمد : أصبغ بن زيد الوراق قال كان من الثِّقَات" [9] .

وقال الأثرم:" سمعت أبا عبد الله سئل عن أصبغ بن زيد الوراق قال: ليس به بأس، ما أحسن رواية يزيد بن هارون عنه" [10].

وقال ابن أبي خيثمة : "سئل يحيى بن معين عن أصبغ بن زيد الجهني فقال: ثقة" [11].

وقال ابن أبي حاتم :" سئل أبي عن أصبغ بن زيد فقال: ما بحديثه بأس" [12].

وقال أيضا: "وسئل أبو زرعة عن أصبغ بن زيد فقال: شيخ"[13].

وقال ابن حبان:" يخطئ كثيرًا لَا يَجُوز الِاحْتِجَاج بِخَبَرِهِ إِذا انْفَرد"[14].

---

1 –انظر تخريجها في المبحث التالي.

2 – النسائي، السنن الكبري، (10 / 172 رقم 11263).

3– الموصلي، مسنده، (5/ 10 رقم: 2618) .

4 – أبو جعفر، شرح مشكل الآثار، (1 / 60 رقم 66).

5 – أبو عبد الله الحاكم، المستدرك على الصحيحين، (2 / 258 رقم 2929).

6 – البغوى، (6 / 77) .

7 – أبو جعفر الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (18 / 306) .

8 – ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص 863) .

9 – ابن حنبل، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، (ص 320).

10 – انظر : ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (2 / 320) .

11 – انظر: المصدر السابق (2 / 321).

12 – انظر: المصدر السابق (2 / 321).

13 – انظر: المصدر السابق (2 / 321).

14 – ابن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، (1 / 174).

وقال ابن سعد:" وكان ضعيفا في الحديث" [1].

وقال الدارقطني :" ثقة عندي ، وقد تكلموا فيه" [2].

قال الذهبي:" صدوق " [3]. وقال ابن حجر : " صدوق يُغْرِب "[4].

وقد تعقبه محررا التقريب شعيب الأرناؤوط رحمه الله، والدكتور بشار عواد معروف ، فقالا: " بل " ثقة" وثقه ابن معين، وأبو داود، والدارقطني..."[5].

ثالثاً: الحكم على الاسناد: والذي يتبين لنا بعد التأمل لأقوال النقاد فيه أن قول الحافظ ابن حجر : "صدوق يُغرب" أدق، وذلك لأن بعض النقاد الكبار وصفوه بعبارات تشعر بخفة في ضبطه كما سبق، وأما توثيق ابن معين، وأبي داود، والدارقطني فإنه يحمل على عدم القدح في عدالته، لأنهم أحيانا يطلقون الثقة على الراوي ويريدون بها جانب العدالة فقط أو على التوثيق العام رغم وجود الأخطاء في حديثه.

وخلاصة القول في الدراسة: أن أصبغ صدوق حسن الحديث إذا توبع.

المطلب الثاني: رواية القصة عن سعيد بن جبير

وأثر ابن عباس له علة: فقد أخرجه الطبري إلا أنه لم يذكر ابن عباس فيه:

فقال: أخبرنا محمد بن عمرو، قال: ثنا أبو عاصم[6]، قال: ثنا عيسى[7]، عن ابن أبي نجيح، عن سعيد بن جبير، في قوله: "عُقْدَةً "عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي "قال: عجمة لجمرة نار أدخلها في فيه عن أمر امرأة فرعون، تردّ به عنه عقوبة فرعون، حين أخذ موسى بلحيته وهو لا يعقل، فقال: هذا عدو لي، فقالت له: إنه لا يعقل[8].

و طريق أخرى له قال الطبري : " أخبرنا الحارث[9]، قال: ثنا الحسن [10]، قال: ثنا ورقاء [11]، عن ابن أبي نجيح (وَاحْلُلْ عُقْدَةً عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي) لجمرة نار أدخلها في فيه عن أمر امرأة فرعون، تدرأ به عنه عقوبة فرعون، حين أخذ موسى بلحيته وهو لا يعقل، فقال: هذا عدوّ لي، فقالت له: إنه لا يعقل، هذا قول سعيد بن جبير[12].

أولاً: دراسة الاسناد: فقد اختلف القاسم بن أبي أيوب –الذي روى الأثر عن سعيد عن ابن عباس– وابن أبي نجيح فجعل الأثر عن سعيد بن جبير قوله.

---

1 – ابن سعد الطبقات الكبرى، (7 / 227).

2 – انظر : مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، (2/ 249).

3 – الذهبي، الكاشف (1 / 254) .

4 – ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 99) .

5 – المصدر السابق (ص 99).

6 – هو أبو عاصم النبيل، الضحاك بن مَخْلَد الشيباني، قال الحافظ: " ثقة ثبت" انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (ص360).

7 – هو ابن ميمون الجُرَشي، قال الحافظ : " ثقة" انظر: ابن حجر، التقريب (ص 613).

8 – الطبري، تفسير الطبري (18/ 299)

9 – هو ابن محمد بن أبي أسامة، قال الحافظ الذهبي: " قال الذهبي: " وكان حافظا عارفا بالحديث، عالى الإسناد بالمرة " انظر: الذهبي، ميزان الإعتدال الإعتدال (1 / 442).

10 – هو ابن موسى الأَشْيَب، قال الحافظ: " ثقة" انظر: ابن حجر، التقريب (ص182).

11 – هو ابن عمر بن كليب اليشكري، قال الحافظ: " صدوق وفي حديثه عن منصور لين" انظر: ابن حجر، التقريب (ص 825).

12 – الطبري، تفسير الطبري (18 / 299) .

والقاسم بن أبي أيوب الأسدي ثقة، قال أبو داود: " قلت لِأَحْمَد: الْقَاسِم بن أبي أَيُّوب. قَالَ: ثِقَة، روى عَنهُ شُعْبَة" [1]. وقال ابن معين: " ثقة " [2] . وقال أبو حاتم : " ثقة " [3]. وقال الحافظ ابن حجر: " ثقة " [4].

وعبد الله ابن أبي نجيح المكي ثقة، قال ابن معين :" ثقة "[5]. وقال أبو حاتم : " صالح الحديث" [6] . وقال أبو زرعة :" ثقة " [7]. وقال الحافظ: " عبد الله بن أبي نجيح المكي المفسر أكثر عن مجاهد وكان يدلس عنه وصفه بذلك النسائي" [8]. وقال أيضا : : " ثقة، رمي بالقدر، وربما دلّس" [9].

وقد تعقب المحرران على الحافظ إثباته التدليس الذي وسمه به الإمام النسائي، مع أن الأئمة أطلقوا توثيقهم عليه بدون هذه الوسمة، ورجحا عدم تأثيرها عليه [10].

ثانياً: الحكم على الاسناد : إن ثبتت عليه هذه التهمة فإنه من المقلين منه جداً، بل قد لا تكاد تجد ذلك إلا في شيخه مجاهد بن جبر، وقد يظهر ذلك في عبارة الحافظ " أكثر عن مجاهد وكان يدلس عنه " ، ومما يدل على قلة تدليسه قول الحافظ في التقريب" ربما دلس". فنعجب من الحافظ رحمه الله كيف ذكره في كتابه في طبقات المدلسين في الطبقة الثالثة وهم –كما قال في مقدمة كتابه المذكور–: "من أكثر من التدليس فلم يحتج الائمة من أحاديثهم الا بما صرحوا فيه بالسماع ومنهم من رد حديثهم مطلقا ومنهم من قبلهم"[11].

وأما على عدم ثبوت تلك التهمة فإن ذلك إرسال منه وليس تدليسا، وهما أمران متباينان حكما ومدلولا، قال الخطيب البغدادي:" لا خلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث الذي ليس بمدلس هو رواية الراوي عمن لم يعاصره أو لم يلقه" [12] .

قال الباحثان: والظاهر أن ابن أبي نجيح لم يثبت عليه التدليس كما فهمه بعض الأئمة رضوان الله عليهم، بل كان النسائي رحمه الله يطلق التدليس على الإرسال تجوُّزًا، كما ثبت ذلك عن بعض الأئمة الأجلاء، جرياً على عادة بعض المتقدمين ، مثل ابن حبان، والحاكم، قال ابن حبان في ترجمة بشير بن المهاجر: "روى عَن أنس وَلم يره دلَّس عنه " [13] . مع الإشارة إلى أن هذا النوع من التدليس هو الذي سمّاه الحافظ ابن حجر بالإرسال الخفي.

1 – ابن حنبل، سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص 404).
2 – انظر : ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (7 / 107).
3 – انظر : المصدر السابق (7 / 107).
4 – ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 627) .
5 – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (5 / 203).
6 – المصدر السابق (5 / 203) .
7 – انظر: المصدر السابق بتصرف العبارة (5 / 203) .
8 – ابن حجر، تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، (ص 39).
9 – ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 434).
10 – المصدر السابق (ص 39) .
11 – ابن حجر، طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: 13)
12 – الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية ، (ص 384).
13 – ابن حبان، الثقات، (6 / 98) .

وبناء على ذلك فإن السند فيه انقطاع بين ابن أبي نجيح وسعيد بن جبير، ويمكن أن يكون هذا المحذوف هو مجاهد بن جبر، كما أخرجه الطبري أيضا بسنده إلى ابن جريج عن مجاهد [1]. ويمكن أن يكون غيره .

والظاهر أن هذا الاختلاف في الوصل إلى ابن عباس مرة، والقطع على ابن جبير مرة أخرى يرجع إلى ابن جبير نفسه، حيث حدّث به موصولا إلى ابن عباس مرّة، فتلقاه بعض تلاميذه على ذلك، وحدث مرّة أخرى غير موصول، فأخذه بعض تلاميذه على ذلك أيضاً، وكلا الطريقين صحيحين – إن شاء الله تعالى– ، لأن ذلك من طبيعة رواة أخبار المصطفى صلى الله عليه وسلم، وفي ذلك يقول الإمام مسلم في معرض بيانه لأحوال الرواة: "... أنهم كانت لهم تاراتٌ يُرْسِلُون فيها الحديثَ إرسالاً، ولا يَذْكُرون مَنْ سَمِعوه منه، وتاراتٌ يَنْشَطون فيها، فيُسْنِدون الخبر على هيئة ما سَمِعوا، فيُخْبِرون بالنُّزُول فيه إنْ نزلوا، وبالصُّعُود إنْ صَعِدوا " [2]. وقال ابن رجب الحنبلي: "قال أبو عبد الله (أحمد ابن حنبل) : ما أحسَنَ حديثَ الكوفيين عن هشامِ بنِ عُرْوة! أسنَدُوا عنه أشياءَ، قال: وما أرى ذاك إلا على النَّشَاط؛ يعني: أنَّ هشامًا يَنْشَطُ تارَةً فيُسْنِد، ثم يُرْسِلُ مَرَّةً أخرى " [3]. والله تعالى أعلم.

المطلب الثالث: رواية القصة عن السُّدي

فقد أخرج الطبري في تفسيره فقال: حدثنا موسى، قال: ثنا عمرو[4]، قال :ثنا أسباط ، عن السُّدِّيُّ [5]، قال لما تحرك الغلام ... إلخ[6].

قال الباحثان: " وهذا السند يبدو في الظاهر أنه صالح، لكن نخشى أن يكون مُعَلًّا بتفرد أسباط عن السدي وإن كان راويته، لأن الأئمة تكلموا فيه من قبل حفظه، قال ابن أبي حاتم : " حدثني أبي قال: سمعت أبا نعيم يضعف أسباط بن نصر، وقال: أحاديثه عامته سقط مقلوبة الأسانيد" [7]. وقال الإمام أحمد :" مَا كتبت من حديثه عن أحد شَيئا ولم أره عرفه. ثم قال: وكيع وأبو وأبو نعيم يحدثان عن مشايخ الكوفة ولم أرهما يحدثان عنه" [8]. وقال حرب بن إسماعيل لأحمد: " أسباط بن نصر الكوفي الذي يروي عن السّدي كيف حديثه؟ قال: ما أدري – وكأنه ضعفه " [9]. وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: أسباط بن نصر ثقة "[10]. وقال النسائي: " ليس بالقوي" [11]. وقال الحافظ: " صدوق كثير الخطأ يُغْرِب" [12].

---

1 – الطبري، تفسير الطبري (18 / 299).

2 – مسلم، صحيح مسلم، (1 / 32) .

3 – انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي، (2 / 124).

4 – هو ابن حماد بن طلحة القناد الكوفي.

5 – هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة، السُّدِّيُّ الكبير، وهو متطم فيه أيضا من قبل حفظه مع جلالته في التفسير، قال الحافظ: " صدوق يهم ورمي بالتشيع" انظر: ابن حجر، التقريب (ص 90).

6 – الطبري، تفسير الطبري (18 / 300) .

7 – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (2 / 332).

8 – ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال– رواية ابنه عبد الله، (2/ 95).

9 – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (2 / 332).

10 – انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (2 / 332).

11 – انظر: المزي، تهذيب الكمال (2 / 359).

12 – ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 75).

المطلب الرابع: رواية القصة عن وهب بن منبه.

فقد أخرجها الإمام الحاكم النيسابوري:

فقال : أخبرنا الحسن بن محمد بن محمد الإسفراييني، قال: ثنا محمد بن أحمد بن البراء،قال: ثنا عبد المنعم بن إدريس بن سنان اليماني، عن أبيه، وَهْب بن مُنَبِّهٍ قال: " ... أن العقدة التي كانت في لسان موسى أثر تلك الجمرة التي التقمها ... إلخ " [1].

دراسة الإسناد: وهذا اسناد واهٍ فيه علتان:

1- عبد المنعم بن إدريس اليماني عندهم لا يساوي فِلْسًا، قال الإمام البخاري: " ذاهب الحديث "[2]. وقال محمد بن علي بن بن داود، :" سمعت أحمد ابن حنبل يقول: عبد المنعم بن إدريس يكذب على وهب بن منبه" [3]. وقال عبد الخالق بن منصور عن يحيى بن معين: " الكذاب الخبيث " [4].وقال ابن حبان: " يضع الحديث على أبيه وعلى غيره من الثِّقَات لا يحل الِاحتجاج به ولا الرِّوَايَة عنه "[5]. وقال ابن المديني: " عبد المنعم الذي روى عن وهب بن منبه ليس بثقة، أخذ أخذ كتبا فرواها" [6]. وقال ابن عدي: "وعبد المنعم بن إدريس صاحب أخبار بني إسرائيل، كوهب بن منبه وغيره، لا يعرف بالأحاديث المسندة "[7].

2- إدريس بن سنان اليماني (والد عبد المنعم) ضعيف عندهم، قال ابن معين : " يكتب من حديثه الرَّقَاق" [8].

وقال ابن حبان : " يتقى حَدِيثه من رِوَايَة ابنه عبد الْمُنعم عنه " [9]. وقال ابن عدي: "ليس له كثير رواية وأحاديثه معدودة وأرجو أنه من الضعفاء الذين يكتب حديثهم"[10] .وقال الدارقطني: " متروك " [11].

وأما وهب بن مُنَبِّهٍ اليماني فإنه جاز القنطرة، فإنه ثقة مشهور، بل متفق على توثيقه، اللهم إلا ما شذ به عمرو بن علي الفلّاس فإنه قال: " ضعيف"[12]. قال ابن أبي حاتم : " سئل أبو زرعة عن وهب بن منبه فقال: يماني ثقة " [13]. وقال الحافظ الذهبي : " وكان ثقة صادقا، كثير النقل من كتب الاسرائيليات" [14].

1 – الحاكم، المستدرك على الصحيحين، (2 / 627).
2 – البخاري، التاريخ الكبير، (6 / 138).
3 – انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (12 / 441).
4 – ابن حجر، لسان الميزان، (4 / 74).
5 – ابن حبان، المجروحين (2 / 157).
6 – الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (12 / 441).
7 – ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (7 / 37).
8 – ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (2 / 34).
9 – ابن حبان، الثقات (6 / 77).
10 – الكامل في ضعفاء الرجال (1 / 366).
11 – انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط1، 1326هـ ، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، (1 / 194).
12 – انظر: إكمال تهذيب الكمال (12 / 266).
13 – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9 / 24).
14 – الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (4 / 352).

الحكم على الإسناد: وبعد التتبع والسبر لطرق هذه القصة المشهورة في بطون أُمَّات الكتب الأصلية تبين لنا أن إسناد هذه القصة حسن إلى ابن عباس رضي الله عنهما، ولم نقف على رواية واحدة من مرويات هذه القصة يرفعها ابن عباس إلى النبي صلى الله عليه وسلم، مع أن معرفة ذلك لا بد أن يكون له مستند سماوي، لأنها من أخبار أمم غابرة.

وبناء على ذلك فإن هذه الأمور – عند أئمة الحديث والأصول – إذا خرجت من الصحابي يحكم لها بحكم الرفع، لأنه ليس للرأي ولا اجتهاد عليها مجال، قال الحافظ ابن حجر : " والحق أن ضابط ما يفسره الصحابي – رضي الله عنه – إن كان مما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا منقولا عن لسان العرب، فحكمه الرفع وإلا، فلا كالأخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق، وقصص الأنبياء، وعن الأمور الآتية: كالملاحم، والفتن، والبعث، وصفة الجنة والنار، والأخبار عن عمل يحصل به ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص، فهذه الأشياء لا مجال للاجتهاد فيها، فيحكم لها بالرفع"[1]. وقال أبو عمرو الداني: " قد يحكى يحكى الصحابي – رضي الله عنه – قولا يوقفه، فيخرجه أهل الحديث في المسند، لامتناع أن يكون الصحابي – رضي الله عنه – قاله إلا بتوفيق"[2].

لكن الحقيقة أن المحدثين في ذلك يتوقفون في مرويات مسلمي أهل الكتاب، أو من أُثِر عنه الأخذ عنهم، أو عن كتبهم على سبيل الذكرى والموعظة، لا بمعنى أنهم يعتقدون صحتها، أو يستجيزون نسبتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مثل كعب الأحبار، وعبد الله بن سلام، ووهب بن مُنَبِّهٍ، وغيرهم، وذلك لاحتمال اللَّبْس بين كلام النبي صلى الله عليه وسلم وبعض الإسرائيليات، وهؤلاء لا يحكم على حديثهم بحكم الرفع . يقول الحافظ بعدما ذكر ما يحكم عليه بالرفع من أقوال الصحابة : " إلا أنه يستثنى من ذلك ما كان المفسر له من الصحابة – رضي الله تعالى عنهم– من عرف بالنظر في الإسرائيليات، كمسلمة أهل الكتاب مثل عبد الله بن سلام وغيره، وكعبد الله بن عمرو بن العاص، فإنه كان حصل له في وقعة اليرموك كتب كثير من كتب أهل الكتاب، فكان يخبر بما فيها من الأمور المغيبة حتى كان بعض أصحابه ربما قال له: حدثنا عن النبي – صلى الله عليه وسلم – ولا تحدثنا عن الصحيفة، فمثل هذا لا يكون حكم ما يخبر به من الأمور التي قدمنا ذكرها الرفع، لقوة الاحتمال، والله أعلم"[3].

وانطلاقا على ذلك يتبين لنا أن ابن عباس رضي الله عنهما أخذ نصيبه عن مسلمي أهل الكتاب بمقتضى قول النبي صلى الله عليه وسلم وترخصه في ذلك "حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج " أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن عمرو [4]. وأحمد من حديث أبي سعيد الخدري [5]. وأبو داود من حديث أبي هريرة [6]. وقد قال الحافظ العراقي: "وقد سمع جماعةٌ من الصحابة من كعب الأحبار، ورووا عنه كما سيأتي، منهم العبادلة " [7].

---

1 – ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، (2 / 531).

2 – المصدر السابق (2 / 531).

3 – انظر: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (2 / 533).

4 – البخاري، صحيح البخاري، (4 / 170)

5 – ابن حنبل، مسند الإمام أحمد (18 / 94).

6 – أبو داود، سنن أبي داود، (3 / 322).

7 – العراقي، التبصرة والتذكرة، (1 / 300). والعبادلة هم أربعة : عبد الله بن عَبَّاس، وَعبد الله بن عمر، وَعبد الله بن الزبير، وَعبد الله بن عَمْرو بن الْعَاصِ.

والذي يترجح لدينا أن هذه القصة – مع شهرتها ودورانها بين الخطباء والوعاظ– لم تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، وليس لها حكم الرفع أيضا لاحتمال أن تكون من ضمن ما أخذه ابن عباس عن كعب الأحبار من الإسرائيليات، بل الراجح منها، وقد سبقنا إلى ذلك الحافظ ابن كثير رحمه الله فقال: " وهو موقوف من كلام ابن عباس وليس فيه مرفوع إلا قليل منه، وكأنه تلقاه ابن عباس مما أبيح نقله من الإسرائيليات عن كعب الأحبار أو غيره، وسمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزي يقول ذلك أيضا "[1].

وبعد هذه الدراسة تبين عدم ثبوت رفع هذه القصة لفظا وحكما، بل هي من الإسرائيليات التي قال عنها النبي صلى الله عليه وسلم:"لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا :"آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا" سورة البقرة (آية 136)[2].

وبناء على هذا الحديث الشريف فإنه لا يجوز لنا إثبات هذه القصة أو نفيها، امتثالا لقول النبي صلى الله عليه وسلم، والجواب عن ذلك يتمثل فيما يلي :

1- أن المراد بالحديث : لا تصدقوهم فيما لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يوافقه، أو يرده، فإن ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يثبته فما المانع في التصديق إذن؟ وإذا ثبت عنه صلى الله عليه وسلم ما يردّه فما المانع في الرد إذن؟ وأما ما ليس بهذا ولا ذاك فإنه يحتمل أن يكون صدقا فنكذبه، أو يكون كذبا فنصدقه، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم:" لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم".

2- أن هذه القصة وإن كان سندها حسن إلى ابن عباس فإنها منكرة، لأنها تثبت العجمة على لسان موسى عليه السلام، والعجمة عيب من العيوب البشرية، والأنبياء كلهم مبرءون من ذلك بإجماع الأمة[3]، وذلك لأن الله اصطفاهم من بين عباده، عباده، كما قال تعالى: "وَلَقَدِ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَـــــــــلَمِينَ" سورة الدخان (آية: 32). وعلى ذلك يجب أن يتصفوا بكل صفات الكمال الإنساني التي تحقق المقصود من مهمتهم العظيمة في توجيه الناس إلى الله تعالى وهدايتهم سواء السبيل، وقد بين لنا رسولنا صلى الله عليه وسلم أن إيذاء بني إسرائيل لموسى كان باتهامهم إياه بعيب خلقي في جسده، ففي صحيح البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إنّ موسى كان رجلاً حيياً سِتِّيراً لا يرى من جلده شيء استحياءً منه، فآذاه من آذاه من بني إسرائيل، فقالوا: ما يستتر هذا التستر إلاّ من عيب بجلده: إما برص، وإمّا أُدْرة، وإمّا آفة، وإنّ الله أراد أن يبرئه مما قالوا لموسى، فخلا يوماً وحده، فوضع ثيابه على الحجر، ثمّ اغتسل، فلمّا فرغ، أقبل إلى ثيابه ليأخذها، وإنّ الحجر عدا بثوبه، فأخذ موسى عصاه وطلب الحجر، فجعل يقول: ثوبي حجر، ثوبي حجر، حتى انتهى إلى ملا من بني إسرائيل فرأوه عرياناً، أحسن ما خلق الله، وأبرأه مما يقولون، وقام الحجر، فأخذ بثوبه فلبسه، وطفق بالحجر ضرباً بعصاه، فوالله إنّ بالحجر لندباً من أثر ضربه، ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً، فذلك قوله: " يا أيُّها الَّذين آمنوا لا تكونوا كالَّذين آذوا موسى فبرَّأه الله ممَّا قالوا وكان عند الله وجيهاً "سورة الأحزاب (آية:69) [4].

---

1 – ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (5 / 259).

2 – البخاري، صحيح البخاري (6 / 20).

3 –قال الدكتور عمر الأشقر في كتابه الرسل والرسالات (ص: 104): الأمة الإسلامية مجمعة على عصمة الأنبياء والرسل من الكبائر من الذنوب وقبائح العيوب، كالزنى والسرقة والمخادعة، وصناعة الأصنام وعبادتها، والسحر، ونحو ذلك.

4 – أخرجه البخاري، صحيح البخاري (4 / 156). وأحمد، مسند أحمد (16 / 396). والترمذي، سنن الترمذي، (5 / 213).

قال ابن حجر العسقلاني معقباً على الحديث: " وفيه أن الأنبياء في خَلقهم وخُلُقهم، على غاية الكمال، وأن من نسب نبيّاً إلى نقص في خلقته فقد آذاه، ويخشى على فاعله الكفر" [1] .

وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ليلة أسري بي: " رأيت موسى وإذا هو رجل ضَرْبٌ[2]، رَجِلٌ[3]، كأنه من رجال شَنُوءَةَ ... " [4]. ومعنى الشنوءة قال الإمام الجوهري: " الشَّنُوءَةُ التَّقَزُّزُ وهو التباعد من الأدناس، ومنه أزد شنوءه وهم حَيٌّ من اليمن"[5].

ومن هنا يظهر لك جليا أن موسى عليه السلام بعيد كل البعد عن ذلك الوسم القبيح، ومخالف للنصوص الشرعية، وحاشاه ثم حاشاه أن يكون كما قالوا .

قال الله تعالى : " يا أَيُّها الَّذين آمنوا لا تكونوا كالَّذين آذوا موسى فبرَّأه الله ممَّا قالوا وكان عند الله وجيهاً ".سورة الأحزاب (آية:69).

المبحث الثالث : بيان المراد بالعقدة التي نسبها الله لنبيه موسى عليه السلام .

وبعد كل ما سبق من بيان حقيقة القول في نسبة العجمة على لسان كليم الله موسى عليه، وتبين لنا عدم صحة ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم سنداً ومتناً، وأن ذلك من الإسرائيليات التي أمرنا بردّها وتكذيبها لأنها تثبت عيبا في شخصية نبي الله موسى عليه السلام .

وأما بيان عُقدة التي ذكرت عن موسى عليه السلام في قوله تعالى: "وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي" سورة طه (آية:26). فإنها لا تعني ما يذكر في تلك الروايات، بل المراد بها : أنها حالة معنوية تكون عليه عندما يعتريه الغضب والضيق عند إرادة المحاجة والاستدلال على قومه .

وآيات سورة الشعراء حاضرة حتى توضح لنا معنى العقدة التي يسأل الله في إزالتها، قال الله تعالى:" وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (10) قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ (11) قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ (12) وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ" سورة الشعراء (10 – 13) .

وهذا هو ما يسميه سلفنا رحمة الله عليهم " تفسير القرآن بالقرآن" وهو أفضل طريق في تفسير القرآن العظيم.

قال أبو حيان في تفسير قوله تعالى " وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِي " في الآية السابقة : " وعدم انطلاق اللسان هو بما يحصل من الخوف وضيق الصدر، لأن اللسان إذ ذاك يتلجلج ولا يكاد يبين عن مقصود الإنسان"[6].

وقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ :" وقد يكون عدم انطلاق اللسان بالقول لغموض المعاني التي تطلب لها ألفاظ محررة، فإذا كان هذا في وقت ضيق صدر ولم ينطلق اللسان، وقد قال موسى عليه السلام: "وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسانِي" فالراجح قراءة الرفع"[7].

---

1 – ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (6 / 438).

2 – أي نحيف خفيف اللحم.

3 – أي شعره ليس شديد الجعودة ولا شديد السبوطة.

4 – أخرجه البخاري، صحيح البخاري، (4 / 152). ومسلم، صحيح مسلم، (1 / 151)، كلاهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

5 – انظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (2 / 226).

6 – ابن حيان، البحر المحيط في التفسير، (7 / 8).

7 – ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (4 / 226).

قال ابن عاشور: " وَيَضِيقُ صَدْرِي" قرأه الجمهور بالرفع فهو عطف على" أَخَافُ" أو تكون الواو للحال فتكون حالاً مقدرة، أي والحال يضيق ساعتئذ صدري من عدم اهتدائهم. والضَيق: ضد السعة ، وهو هنا مستعار للغضب والكمد لأن من يعتريه ذلك يحصل له انفعال وينشأ عنه انضغاط الأعصاب في الصدر والقلب من تأثير الإدراك الخاص على جمع الأعصاب الكائن بالدماغ الذي هو المُدرك فيحس بشبه امتلاء في الصدر"[1].

وقال أيضا :" والمعنى: أنه يأسف ويكمد لتكذيبهم إياه ويجيش في نفسه روم إقناعهم بصدقه، وتلك الخواطر إذا خطرت في العقل نشأ منها إعداد البراهين، وفي ذلك الإعداد تكلّف وتعب للفكر فإذا أبانها أحس بارتياح وبشبه السعة في الصدر فسمى ذلك شرحاً للصدر ، ولذلك سأله موسى في الآية الأخرى قال:" ربّ اشرح لي صدري"[2].

وقال الدكتور صلاح الخالدي: " من خلال النظر في الآيات السابقة مجتمعة، نقول مستعينين بالله: كانت العقدة في لسان موسي عليه السلام عقدة معنوية نفسية شعورية، وليست عقدة مادية متمثلة بلثغة وإنها مرتبطة بضيق الصدر، ذلك الضيق الذي يترتب عليه عدم انطلاق اللسان " [3].

وقد ادعى فرعون على موسى عليه السلام بأنه ليس له القدرة الكافية في تبيين القول عند الخطاب، كما ورد ذلك متمثلا في قوله تعالى : " أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ" سورة الزخرف (آية: 51). وذلك كذبا وبهتانا، قال ابن كثير: "وهذا قاله فرعون لعنه الله كذب واختلاق، وإنما حمله على هذا الكفر والعناد وهو ينظر إلى موسى عليه السلام بعين كافرة شقية، وقد كان موسى عليه السلام من الجلالة والعظمة والبهاء في صورة يبهر أبصار ذوي الألباب "[4].

الخاتمة وذكر نتيجة التي توصل إليها الباحث.

وختام المسك، أن الظاهر من تلك القصة الشائعة في كتب التفاسير والحديث وغيرها من كتب السنة، لم تثبت إلى النبي صلى الله عليه وسلم بسند صحيح، بل ولا حتى الضعيف، وذلك بعد التتبع والسبر، والفحص والتمحيص لما روي عن القصة، وإنما هي قصة إسرائيلية بحتة.

الخاتمة ونتائج البحث:

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان ما يلي :

1- أن هذه القصة لم تثبت إلى النبي صلى الله عليه وسلم سندا ومتنا على وفق منظور المحدثين رحمة الله عليهم .

2- أن إسناد القصة إلى ابن عباس رضي الله عنهما حسن، لكن ليس هناك تلازم بين السند والمتن في الصحة أو الحسن، قد يكون السند صحيح أو حسن، والمتن عكس ذلك، وكذلك العكس تماما.

3- أن هذه القصة تتعلق بأخبار الأمم الماضية، التى ليس ليس للرأي ولا اجتهاد فيها، والأصل أن يكون لها حكم الرفع وإن كانت موقوفة، لكن هنا لا يحكم لها بذلك لأن ابن عباس رضي الله عنهما كان من الذين أخذوا عن أهل الكتاب .

1 - ابن عاشور، التحرير والتنوير، (19 / 106).
2 - المصدر السابق (19 / 106).
3- الخالدي، القصص القرآني عرض وقائع، وتحليل أحداث، (2 / 379).
4 - ابن كثير، تفسير ابن كثير (12 / 317).

4- أن معنى العقدة التي وردت في الآية لا تعنى العجمة أو اللثغة، لأن ذلك صفة عيب على الخلقة البشرية، والأنبياء مبرءون عن ذلك من طفولتهم إلى نبوتهم، بل المراد بها : أنها حالة معنوية تكون عليه عندما يعتريه الغضب والضيق عند إرادة المحاجة والاستدلال على قومه.

5- أنه لا يمكن تحقيق معنى العقدة التي في سورة طه إلا مع آيات سورة الشعراء .

6- أن الإسرائيليات التي لم يرد في الشريعة ما يثبتها أو يردها، فإنه لا يجوز تصديقها تكذيبها، عملا بقول النبي صلى الله عليه وسلم: " لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ... ". وأما إن ثبت غير ذلك كالتناقض مع القرآن، أو الأحاديث الصحيحة، أو استحالة مع العقل الصحيح، فإنه يتوجب ، وعدم تصديقها.

7- أن الأخبار التي تورد في كتب التفاسير الأصلية كالطبري وغيره ليس همها جمع الأحاديث الصحيحة في الآية فحسب، بل إنهم يذكرون كل روي فيها غثَّها وثمينها، والتنقيح لك، وعليك إن كنت مؤهلا لذلك .

وآخر دعوانا عن الحمد لله رب العلمين. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الثبت والمراجع

1- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، (د. ت)، *التاريخ الكبير*، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان. الهند: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.

2- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ،(1422ه)، *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه*، المشهور بـــ صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، ، دار طوق النجاة.

3- البوصيري، أحمد بن منيع بن عبد الرحمن البغوى ،(1420هـــ – 1999م) ، *اتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة*، ط 2 ،الرياض: دار الوطن .

4- الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة،(1998م)، *الجامع الكبير*، تحقيق: بشار عواد معروف، ط 1، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

5- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، *الجرح والتعديل*،(1371هـــ 1952م) ط1، الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – وبيروت: ودار إحياء التراث العربي .

6- الحاكم، أبو عبد الله ، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري، المعروف بابن البيع (1411 هـــ – 1990م)، *المستدرك على الصحيحين*، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1،بيروت: دار الكتب العلمية.

7- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البستي (1396ه)، *المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين*، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط1، حلب: دار الوعي.

8- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البستي، *الثقات*،(1393 ه – 1973م) تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، ط1، الهند: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن .

9- ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني (1390هـــ – 1971م)، *لسان الميزان*، تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند، ط2، ، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات لبنان.

10- ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني، (1326ه)ـــ ، *تهذيب التهذيب*، ط1، ،الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية .

11- ابن حجر، أحمد بن علي،(1432 هـــ – 2011م)،*تقريب التهذيب*، تحقيق وتحرير : الشيخ شعيب الأرناؤوط، و د. بشار عواد معروف، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.

12- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني،(1403 – 1983)، *تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس*، تحقيق : د. عاصم بن عبدالله القريوتي، ط1، عمان: مكتبة المنار – عمان.

13- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني،(1404هـــ – 1984م)، *النكت على كتاب ابن الصلاح*، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، ط1، ، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

14- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني،(1379ه)، *فتح الباري شرح صحيح البخاري*، ترقيم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، عليه تعليقات عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله . بيروت: دار المعرفة .

15- ابن حنبل ، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (1414ه)، *سؤالات أبي داود إمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم*، تحقيق: د. زياد محمد منصور، ط1، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

16- ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الله،(1422ه) *العلل ومعرفة الرجال*- رواية ابنه عبد الله – تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، ط2، الرياض: دار الخاني.

17- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين الأندلسي (1420 ه)، *البحر المحيط في التفسير*، ط ــ، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود – الشيخ علي محمد معوض – د. زكريا عبد المجيد النوقي – د. أحمد النجولي الجمل، ط1،بيروت: دار الكتب العلمية .

18- الخالدي، الدكتور صلاح بن عبد الفتاح ،(1419هـ – 1998م)، *القصص القرآني عرض وقائع، وتحليل أحداث* ، ط1، دمشق: دار القلم .

19- الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (ت 463هـ)، *الكفاية في علم الرواية* ، تحقيق: أبي عبدالله السورقي ، وإبراهيم حمدي المدني، ط د ، المدينة المنورة: المكتبة العلمية -.

20- الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد البغدادي،(1422هـ – 2002 م)، *تاريخ بغداد*، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط1،بيروت: دار الغرب الإسلامي .

21- الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (1409 ه)، *الإرشاد في معرفة علماء الحديث*، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، ط1، الرياض: مكتبة الرشد.

22- الذهبي، ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله، (1413 هـ – 1992 م)، *الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة*، تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب، ط1، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن.

23- الذهبي، أحمد بن عثمان بن قايماز ،(2003 م)، *تاريخ الإسلام* ، تحقيق : بشار عواد معروف، ط1 بيروت: دار الغرب الإسلامي.

24- الذهبي، أحمد بن عثمان بن قايماز،(1382 هـ – 1963)، *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1،بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.

25- ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (2001م-1422ه)، *شرح علل الترمذي*، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، ط2، الرياض: مكتبة الرشد .

26- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي (2002م،ــ)، *الأعلام* ، ط 15،بيروت: دار العلم للملايين.

27- السِّجِسْتاني، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي، *السنن* ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دون تاريخ، بيروت: المكتبة العصرية.

28- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي (1410 هـ – 1990 م)، *الطبقات الكبرى*، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

29- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري (1415 هـ، 1494 م،)، *شرح مشكل الآثار*، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط1،بيروت: مؤسسة الرسالة.

30- الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر (1420 هـ - 2000 م)، *جامع البيان في تأويل القرآن*، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط 1 ، بيروت: مؤسسة الرسالة.

31- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (1404هـ - 1984م)، *الضعفاء الكبير*، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط1، بيروت: دار المكتبة العلمية.

32- ابن عدي، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الجرجاني، أبو أحمد (1418هـ - 1997م)، *الكامل في ضعفاء الرجال*، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وعبد الفتاح أبو سنة،ط1، بيروت: الكتب العلمية.

33- ابن عطية، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، أبو محمد (1422ه)، *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

34- العراقي، - عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر أبو الفضل زين الدين، (1423 هـ - 2002 م)، التبصرة والتذكرة، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

35- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد الشاذلي بن عبد القادر بن محمد بن عاشور (1997م)، *التحرير والتنوير*، تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع.

36- ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، أبو الفداء (ت: 774هـ)، *تفسير القرآن العظيم*،(1419ه) تحقيق: مصطفى السيد محمد - محمد السيد رشاد - محمد فضل العجماوي - علي أحمد عبد الباقي، ط1، دار النشر: مؤسسة قرطبة - مكتبة أولاد الشيخ.

37- ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد، أبو عبد الله (دون تاريخ)، *السنن* ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط د، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

38- المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي (1400 ه - 1980م)، *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*، تحقيق: د. بشار عواد معروف، بيروت: مؤسسة الرسالة.

39- مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، (دون تاريخ)، *الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم* ، : بيروت - دار الأفاق الجديدة و دار الجيل.

40- ابن معين، يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، أبو زكريا (دون تاريخ) ، *تاريخ ابن معين* (رواية الدوري)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون - دمشق.

41- مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، علاء الدين، أبو عبد الله، (1422 هـ - 2001 م)، *إكمال تهذيب الكمال*، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد - وأبي محمد أسامة بن إبراهيم، ط1، ، القاهرة : الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

42- محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (1974م) *فوات الوفيات*، تحقيق: إحسان عباس، ط 1، بيروت: دار صادر.

43- النسائي ، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، (1421هـ -2001م) ، *السنن الكبري*، تحقيق : حسن عبد المنعم شلبي، حسن، ط 1، بيروت: مؤسسة الرسالة .

44- النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، أبو زكريا (1392م)، *المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج*، ط2، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

45- أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثُنى، الموصلي (1404ه - 1984م)، *المسند* ، تحقيق: حسين سليم أسد،، ط1، دمشق: دار المأمون للتراث.